المؤتمر العلمي الدولي المتخصص في اللغة والأدب في دورته الثالثة
الموسوم بـــ(اللغة العربية حية بانتمائها نامية بجهود أبنائها)
كلية التربية أبوعيسى – قسم اللغة العربية – جامعة الزاوية – 2023م

أسلوب الأمر ودلالته عند ابن عاشور

(دراسة تطبيقية تحليلية في القرآن الكريم)

أ. منى بشير التويب
كليّة التربيّة / أبو عيسى
جامعة الزاوية

المقدّمة

لقد أفاضت علينا لغتنا العربية بالعديد من أساليب الأداء التي تجعل للعبارات معنى، حيث تواجهنا في حياتنا اليومية لا سيما الأحكام التشريعية المكلّفين بها، ومن تلك الأساليب: أسلوب الأمر، فقد اتخذه القرآن مع غيره من الأساليب لبيان الأحكام التشريعية، فهو عمود التشريع فيه، والبيان القرآني، حيث نلحظ ذلك من خلال السياق الوارد فيه ذلك الأسلوب، بل وردت الإبانة عنه بصورة مختلفة باختلاف السياق الوارد فيه، أو اختلاق القرائن أو حقيقة ما يؤمر به من معاني التشريع ذات الأثر البالغ في انتقاء الصورة التي يتجلى فيها المعنى المبتغى من الأمر.

ولقد عمد علماء اللغة ولاسيما البلاغيون منهم للكشف عن خصائص نظم القرآن وأساليبه البلاغية، فقد ورد الأمر في القرآن حقيقة ومجازا يراد به معانٍ مختلفة حسب مايقتضيه السياق، فبلاغة القرآن مازالت في حاجة إلى جهود العلماء والباحثين بحثا وتنقيبا؛ للكشف عن أسرار الأساليب الواردة فيه، وإظهار دقة النظم القرآني المعجز وجماله، الأمر الذي جعلني أحظى بشرف الدراسة والبحث في أساليب القرآن من خلال هذا الموضوع وهو (أسلوب الأمر ودلالته عند ابن عاشور أنموذجات من القرآن الكريم)، وتكمن أهمية الموضوع في بيان حقيقة الأمر وتوظيف معانيه في القرآن المجيد، والكشف عن خصائص نظم القرآن وأساليبه المعجزة.

أما عن هدف الدراسة فيكمن في التعرف على هذا الأسلوب من حيث التركيب والمعنى، وكيفية استخدامه في إيراد المعنى المراد حثّا على الخير وترغيبا فيه، وزجرا عن الشر وتنفيرا منه.

وذلك من خلال تحليل بعض النصوص القرآنية تحليلا نحويا ودلاليا، اعتمدت فيه على جملة من المصادر والمراجع القديمة والحديثة.

فجاءت هذه الدراسة مشتملة على مبحثين تسبقهما مقدمة وتوطئة وتعقبهما خاتمة،

فكان المبحث الأول بعنوان: صور الأمر في القرآن الكريم ويشمل أربعة مطالب

المطلب الأوّل: صيغة (افْعَل).

المطلب الثاني:. اسم فعل الأمر.

المطلب الثالث: المصدر النائب عن فعل الأمر.

المطلب الرابع: المضارع المقرون بلام الأمر .

المبحث الثاني: المعاني البلاغية لصيغ الأمر في القرآن الكريم عند ابن عاشور ويشمل أربع مطالب.

المطلب الأول: أوّلا: الدعاء ، ثانيا: التهديد والوعيد.

المطلب الثاني: أوّلا التوبيخ والإهانة والتهكم، ثانيا: الإباحة.

المطلب الثالث: أوّلا التعجيز، ثانيا: التسخير.

المطلب الرابع: أوّلا: التسوية ، ثانيا: الخبر.

توطئة:

دلالة مادة (أ، م، ر)

أ- دلالة الأمر في اللغة

ثبت في المعاجم العربيّة أن الأمر ضد النهي، قال ابن منظور:" الْأَمْرُ مَعْرُوفٌ ، نَقِيضُ النَّهْيِ "[1] ، وله دلالات أخرى منها: الكثرة ، جاء في الصحاح:" آمَرْتُهُ بالمد وأَمَرْتُهُ لغتان بمعنى كثرته"[2]، وزاد ابن فارس معاني أُخَر للأمر قائلا:" والْأَمْرُ النَّمَاءُ والْبَرَكَةُ بفتح الميم، وَالْمَعْلَمُ والْعَجَبُ"[3] ، وجعل منه الوقت والعلامة ، قال الأصمعي:" الْأَمَارُ وَ الْأَمَارَةُ : الْوَقْتُ وُالْعَلَامَةُ" [4].

ب- دلالة الأمر عند النحاة

يكاد لا يفرد النحاة بابا خاصّا للأمر وحده، وإنّما ما ورد في مؤلفاتهم فهو ملازم للنهي، قال سيبويه:" هذا باب الأمر والنهي"[5]، وهذا من باب استعمال الشي وضدّه، فالأمر بمعنى الطلب؛ والنهي بمعنى الكف ، وقد قيّد سيبويه الأمر بكونه فعلا، حيث يقول:" والأمر والنهي لا يكونان إلّا بفعل ، وذلك قولك زيدا اضربه، وعمرا امرر به ، وخالدا اضرب أباه، وزيدا اشتر له ثوبا. ومثل ذلك"[6].

وقد تناول العلماء الأمر في كتبهم ضمن باب إعراب الأفعال، وقد عرّفه ابن الحاجب بقوله:" صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعه"[7]، وقد عرّفه المحدثون بأنه:" كلمة تدلّ بنفسها على أمرين مجتمعين"[8]، ويقصد بهذين الأمرين المعنى والطلب، فيشترط في المعنى : تحقيقه في زمن المستقبل ، أمّا الطلب فلابد للفعل أن يدّل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته.[9]

ج– دلالة الأمر عند البلاغيين

لقد اتفق البلاغيّون مع النحاة في كون الأمر طلب فعل غير كفّ إلا إنّ النحاة قيّدوه بقيد الزمن ، وقيّده البلاغيّون بقيد يخصّ الطالب ، أو كيفيّة الطلب ، أو هما معا.[10].

فالأمر عندهم:" اقتضاء فعل غير كفّ على جهة الاستعلاء"[11]، أو " طلب الفعل طلبا جازما على جهة الاستعلاء"[12].

فالاستعلاء شرط لابد أن يتحقق في الأمر عند أغلب البلاغيين، ويقصدون به عدّ االأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا في نفسه أم لا[13] .

في حين لم يشترط بعضهم التقيّد بشرط الاستعلاء والعلو، وهذا ما أشار إليه شارح مختصر المنتهى قائلا:" وأنّه لا يشترط الاستعلاء"[14]؛ واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : ﴿**فَمَاذَا تَأمُرُونَ**﴾[15]حكاية عن فرعون ، وهذا ما ذهب إليه الدسوقي حيث يقول :" والصحيح أن الاستعلاء ليس بشرط في الأمر"[16] وقد تنبّه السبكي في كتابه لهذا الخلاف مدحضا حجة من لم يشترط الاستعلاء قائلا:" لا حجة فيه إمّا لكونه مشتقّا من الأمر بمعنى المشورة، وإمّا لأنّ فرعون إذ ذاك كان مستعليا لهم"[17].

وقد أوجز الدكتور محمود توفيق اختلاف العلماء في الأمر في أربعة أراء هي:

1- يرى أصحاب هذا الرأي بإطلاق مصطلح الأمر على حقيقة معيّنة وهي حقيقة الطلب الإيجادي للأفعال ، فالعرب تسمي طلب الولد من والده أمرا، وطلب العبد من سيّده أمرا ، وبهذا تكمن حقيقة الأمر عندهم في الطلب القولي لفعل غير كفّ دونما تقييد لذلك الطلب بقيد يرجع إلى علاقة الطالب بالمطلوب منه أو إلى كيفيّة طلبه منه، فكان حدّ الأمر عند هؤلاء :" القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به".

واستدلّ أصحاب هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿**فَمَاذَا تَأمُرُونَ**﴾[18] حكاية عن فرعون.

فقد استعمل الأمر في هذه الآية الكريمة في طلب ليس فيه استعلاء، قال الدسوقي:" فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلّق به من غيره لادعائه الألوهيّة لنفسه، فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الأمر لما قال ماذا تأمرون"[19].

2- ويذهب أنصار هذا الرأي إلى تقييد حقيقة الأمر ، فهم يشترطون أن يكون الآمر أعلى منزلة من المأمور في نفس الشأن، كعلو العالم على الجاهل، فعلو العالم معتبرا عند الله على من هو من دونه، ومنه علو الغني على الفقير، وهو علو معتبر عند الناس، فالناس تنظر إلى الغني أعلى مرتبة من الفقير[20]، ومن منطلق هذا المعنى يكون حدّ الأمر عندهم :" استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه"[21].

فالأمر الصادر ممن هو أدنى منزلة لا يكون أمرا على حقيقته وإن كان بصيغة الأمر، ويكون ذلك على سبيل المجاز ، ولا يكون الأمر أمرا إلّا إذا أريد منه الإيجاب.[22]

3- ويذهب أتباعه إلى تقييد حقيقة الأمر لا الأمر ويكون ذلك بتقييد هيأة الآمر وأدائه في الطلب على وجه الاستعلاء دون تذلل أو خضوع، وبذلك يظهر حال العلو.[23]

يقول المغربي:" يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على جهة التواضع والانخفاض"[24].

4- ويسنّ أصحابه ضرورة تقييد حقيقة الأمر بالقيدين معا، العلو والاستعلاء[25]، فيكون حدّ الأمر عند هؤلاء "استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل الاستعلاء"[26]

وقد انتصر كلّ فريق لرأيه وبسط الأدلّة والأقوال الداعمة لرأيه والمثبّتة لحجته وقام بتفنيد الرأي الآخر دفاعا عن قوله، وعرض الحجج لدحض من خالفه؛ و لم أتطرق لهذه الحجج والأقوال الواردة من كلّ فريق للخلاف الواسع فيها، ولخروجها عن مضمون البحث.

وما تطمئن إليه النفس أنّ حدّ الأمر هو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه، وما ورد في القرآن خلاف ذلك فالمعوّل عليه السياق في إيراد معناه المجازي، وما كان خاصّا بدلالة العلو والاستعلاء في الأوامر الواردة فيه فهما متحققان ضرورة، فلا ريب في ذلك، فهو أهل لذلك.[27]

د- دلالة الأمر في القرآن الكريم

لقد تنوعت دلالات مادة أمر في القرآن فشملت العديد من المعاني منها ما ورد في كتب اللغة ، ومنها لم يرد. وقد أقرّه المفسرون، ومن تلك المعاني: الطلب للفعل وهو أكثر الدلالات ورودا في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعا ﴾[28]، ومنها : الحال والشأن، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ﴾[29]، ومنها الإبداع كما في قوله تعالى :﴿ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[30]، وهذا ممّا يختصّ بالله تعالى دون خلقه[31]، ومنها العجب أو العظيم المنكر ، يقال "أمر الأمر أي كبر واستفحل الأمر"[32] ونلمس هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ أَخۡرَجَتۡ لَهُمَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔا إِمۡرا ﴾[33] ومنها المشاورة يقال:" ائتمر القوم إذا تشاوروا"[34]، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلۡمَلَأَ يَأۡتَمِرُونَ بِكَ لِيَقۡتُلُوكَ ﴾

[35]، وقد ورد الأمر وأريد به يوم القيامة كما في قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ ﴾[36]كما ورد بمعنى الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿ أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ ﴾[37]، قال الأصفهاني:" معناه كثرناهم "[38]،وذكر بمعنى النصر، كما في قوله تعالى: ﴿ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖ﴾ [39] قال الزمخشري:" النصر و الغلبة"[40]، كما ورد بمعنى التدبير، و منه قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [41]، وذكر الفيروز أبادي أن الأمر في القرآن قد يرد عامّا للأفعال والأقوال في الأحوال، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾[42]، وقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ﴾ [43].

المبحث الأوّل: صور الأمر في القرآن الكريم

المطلب الأوّل: صيغة (افْعَل)

جاءت صيغ الأمر في العربيّة على ضربين اثنين هما:

أ- مادلّ على معنى الأمر بإحدى الأدوات المقترنة بالفعل المراد إيجاده في المستقبل.

ب- ما دلّ على معنى الأمر بالفعل نفسه، أو ما يقوم مقامه دون الاقتران بأدوات المعاني الخارجيّة[44].

أوّلا- مادلّ على معنى الأمر بصيغة الفعل نفسه، وتتمثّل في فعل الأمر.

فعل الأمر وهو ما يصلح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب، ففعل الأمر صيغة تدلّ على طلب حصول الفعل في زمن المستقبل، وهذه الصيغة تتمثّل في صيغة (افْعَل) بكسر الهمزة وسكون الفاء، وهي أكثر صيغ الأمر استعمالا في اللسان العربي، وهي للأمر الفاعل المخاطب حيث يتضمّن معنى الوجوب[45].

وقد اختلف النحاة في أصل هذه الصيغة، فذهب البصريّون إلى أنّها صيغة قائمة بنفسها غير مشتقة من صيغ أخرى ؛ بينما ذهب الكوفيّون إلى خلاف ذلك، فهم يريدون أن أصل هذه الصيغة (لِتَفْعَل) ، ولمّا كثر استعمالها في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف[46].

وقال ابن هشام الأنصاري إنّ ما ذهب إليه الكوفيّون من كون صيغ الأمر الصريح متولّدة من صيغة تكوّنت من عنصرين هما: لام جازمة مكسورة، وفعل مضارع يتضمّن معنى الطلب إذا ما تصل بلام الجزم، فاللام لا تدلّ على الطلب بمفردها، وكذا المضارع فهو غير موضوع له، وإنّ ما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده.[47].

أمّا عن المعنى الدلالي لهذه الصيغة فقد اختلف العلماء فيها بحسب اختلافهم في إثبات الكلام، فمنهم من يرى أنّها تدلّ على الوجوب[48] ، وعن هذا الصدد قال الشوكاني:" ذهب

الجمهور إلى أنّها حقيقة في الوجوب فقط"[49]، ومنهم من يرى أنّها تدلّ على الوجوب، والنـــدب؛ قال الرازي:" أنّ لفظة افْعَل حقيقة في الترجيح المانع من النقيض"[50].

وقد استغنت صيغة (افعل)عن اللام ، كما استغنت،(هل) عن همزة الاستفهام قال ســـيبويه في الهمزة:" إنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنّما تركوا الألف في (من) و(متى) و(هل)، ونحوهنّ حيث أمنوا الالتباس"[51].

وقد ذكر الدكتور محمود توفيق وجة نظره فيما ذهب إليه الكوفيّون إذا سلمّنا بتطور بعض الصيغ ذات الدلالات المتقاربة، التي تدور في فلك واحد، فهذا ممّا تحتضنه العربيّة في أحشائها منذ زمن بعيد، فمن العلماء من أبحر في تاريخ الصيغ المحوّلة والوقوف على الصورة الأولى الأصل، وما أصـــابها ناتج عن كثرة الاستعمال، أو يقتضيه الإيحاء إلى معنى دلالي أسمى[52]، وقد أشار سيبويه إلى مثل هذا، فكان من سنّة العرب في البيان أن تعمد إلى كلمتين مشتقتين قد اتفقتا أصلا ومعنا، واختلفتا في البناء، وجعل من ذلك : العدل والعديل، وكذلك بناء حصين وامرأة حصان[53]

والأرجح عندي ما ذهب إليه البصريّون، إذ لو صحّ مذهب الكوفيين" لوجب أن يخـــتصّ الحذف بما كثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله، فلمّا قيل اقعسنس، واحرنجم، واعلوّط، وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله"[54].

وإذا أمعنا النظر في صيغة (لِتَفْعَل)، وصيغة (افْعَل) أدركنا أنّ دلالة (لِتَفْعَل) كانـــت علـــى الأمر المحض؛ أمّا صيغة (افْعَل)فقد تنوّعت دلالتها بين الأمر الحقيقي و المجازي، وقد اتسعت دلالاتها بما يقتضيه السياق، ومعونة القرائن[55].

أحوال بناء فعل الأمر

لا يأتي فعل الأمر في العربيّة إلّا مبنيّا؛ وأحوال بنائه هي:

أ- السكون ويكون ظاهرا، إذا كان الفعل صحيح الآخر، و لم يتصل به شيء، نحو قوله تعالى: **قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّـجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ**[56]، فالفعل (قل) فعل أمر مبني على السكون الظاهر؛ لعدم اتصاله بشيء، وكذلك الفعل (ذر) في قوله تعالى: **فَذَرۡهُمۡ يَخُوضُواْ وَيَلۡعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ** [57]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفعل (ذر) من الأفعال التي لم يسمع له ماض في كلام العرب؛ ويرد في العربيّة بمعنى الترك.[58]

كما يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، نحو الفعل (وقرن)، (أقمـــن) في قولـــه تعالى: **وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ** [59] وقد يحرك السكون بالكسر إذا التقى ساكنان، نحو قوله تعـــالى: **يَٰٓأَيُّهَـــا ٱلنَّبِـــيُّ جَٰهِـــدِ ٱلۡكُفَّـــارَ**

وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ [60] فالفعل (جاهد) فعل مبني على السكون وقد حرّك بالكسر لالتقاء الساكنين.

ب- يبنى على حذف حرف العلّة، وذلك إذا كان معتل الآخر، نحو قوله تعالى على لسان لقمان موص ولده: يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ [61] فالفعل (انه) فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، لأنه معتلّ الآخر.

ج- يبنى على حذف النون، وذلك إذا كان من الأفعال الخمسة، نحو قوله تعالى: وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ[62].وقوله تعالى: فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ [63]. وقوله تعالى: فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗا[64].

إعراب صيغة (افْعَل)

اختلف النحاة في فعل الأمر ، مبنيّ هو أم معرب، فذهب الكوفيّون إلى أنّه معرب، مجزوم بلام الأمر المقدّرة؛ لأنّ الأصل عندهم في (افعل) (لتفعل)[65]؛ وجعلوا هذا من باب المواجهة، فلما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم وجرى على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، ومنهم من يرى أنّ علّة إعرابه قاصرة على المشابهة لفعل النّهي (لا تفعل)، وهذا من باب حملهم الشيء على ضدّه، كما يحملون على النظير، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر[66]؛ والعلل في ذلك عندهم كثيرة ذكرها الأنباري في إنصافه[67]، ولكن نكتفي بما ذكرناه لعدم الإطالة.

أمّا البصريّون فيرون ببناء فعل الأمر، لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون، وما بني على غير ذلك فعلته مشابهة الأسماء، وليس للأمر وجه في المشابهة بينه وبين الاسم، فبقي على أصله وهو البناء[68].

وهذا ما اختاره أغلب النحاة، وارتضيته لنفسي.

وقد ورد الأمر بصيغة (افْعَل) في القرآن الكريم كثيرا، حيث إنّ أوّل ما نزل من القرآن كلمة (اقرأ) بصيغة الأمر، و من هذه الأوامر ما يحمل المعنى الحقيقي للطلب سواء أكان مطلقا نحو قوله تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ[69] فكلا الفعلين (اغسلوا) و (امسحوا) يقتضي في

الظاهر الدلالة المطلقة في الطلب، فالوضوء واجب على كلّ من قام للصلاة، ولكن تقيّدت هذه الدلالة بالحدث؛ ولقد تباينت أراء المفسرين في تفسيرها، فمنهم من يرى بالدلالة المطلقة في لهذين الفعلين، وجعلوا الوضوء واجب على كلّ قاصد الصلاة متطهرا كان أو محدثا، في حين ذهب الجمهور إلى أنّ الوضوء لايكون واجب إلّا على المحدث، وأشاروا إلى الحذف الواجب الذي تضمّنته هذه الآية حيث قالوا:" لابد في الآية من محذوف وتقديره: إذا قمتم إلى الصلاة محدثين ، لأنّه لا يجب الوضوء إلّا على المحدث، ويدلّ على هذا المحذوف مقابلته بقوله: (وإن كنتم جنبا فاطهروا) وكأنّه قيل: إن كنتم محدثين الحدث الأصغر فاغسلوا هذه الأعضاء، وامسحوا هذين العضوين، وإن كنتم محدثين الحدث الأكبر فاغسلوا جميع الجسد"[70]

وقال ابن عاشور:" فظاهر الآية الأمر بالوضوء عند كلّ صلاة، لأنّ الأمر بغسل ما أمر بغسله شرط إذا قمتم فاقتضى طلب غسل هذه الأعضاء عند كلّ قيام إلى الصلاة. والأمر ظاهر في الوجوب"[71].وأشار إلى تأويل العلماء في دلالة الوجوب مع استغناء الآية عنها فالتأويل فيها بيّن حيث قال:" لأنّها افتتحت بشرط ، هو القيام إلى الصلاة؛ فعلمنا أنّ الوضوء شرط في الصلاة على الجملة ثمّ بيّن هذا الإجمال بقوله: وإن كنتم مرضى –إلى قوله– أو جاء أحد منكم من الغائط –إلى قوله– فلم تجدوا ماء فتيمّموا فجعل هذه الأشياء موجبة للتيمم إذا لم يوجد الماء، فعلم من هذا بدلالة الإشارة أن امتثال الأمر يستمر إلى حدوث حادث من هذه المذكورات، إمّا مانع من أصل الوضوء وهو المرض والسفر، وإمّا رافع لحكم الوضوء بعد وقوعه وهو الأحداث المذكور بعضها بقوله: (أو جاء أحد منكم من الغائط)، فإن وجد الماء فالوضوء وإلّا فالتيمم فمفهوم الشرط وهو قوله: وإن كنتم مرضى ومفهوم النفي وهو (فلم تجدوا ماء) تأويل بيّن صرف هذا الظاهر عن معناه بل في بيان هذا المجمل، وتفسير واضح لحمل ما فعله الخلفاء على أنّه لقصد الفضيلة لا للوجوب"[72]، فما ذهب إليه الجمهور من جعل الوضوء واجب على المحدث هو أيسر وأخفّ على المسلم؛ فشريعتنا تجنح إلى اليسر دائما، والابتعاد عن المشقّة.

ومن أمثلة الدلالة المقيدة في القرآن الكريم قوله تعالى مخاطبا رسوله: **فَذَرۡهُمۡ يَخُوضُواْ وَيَلۡعَبُواْ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي يُوعَدُونَ**[73] فجاء فعل الأمر (ذر) بدلالة الطلب (اترك) وقيّد بجعله خاصّا بالنبيّ –صلى الله عليه وسلّم– ؛ وقيّدت دلالة المعنى بجعلها خاصّة بالفئة الضّالّة التي أصرّت على عنادها وإصرارها على الكفر مع وضوح الحجج على إثبات البعث.[74]

المطلب الثاني: اسم فعل الأمر.

اسم فعل الأمر وهو ما ناب عن فعله في العمل و لم يتأثر بالعوامل و لم يكن فضلة،[75] سواء أكان بلفظ الفعل أو بمعناه، فهي أسماء وضعت لتدلّ على الفعل كما يدلّ الاسم على المسمّى[76]،

ومن هذه الأسماء (هيهات، عليكم، رويدا، صه، مه) وهذا ما ذهب إليه البصريون؛ وظاهر كلام سيبويه أنّها تدلّ على معنى الفعل، ويرى الكوفيون أنّها أفعال أقوال[77].

وقد اختلف النحاة في حقيقة هذه الأسماء فثبت لهم أراء عدّة أشار إليها الدكتور صفوت حجازي في كتابه الكامل، وحصر خلافهم في سبعة أقوال هي:

1-إنّها أسماء حقيقة، واستدل أنصار هذا الرأي بعدم اتصالها بضمائر الرفع البارزة ونون التوكيد، وقد ورد بعض أسماء الأفعال على وزن يخالف وزن الفعل نحو(نزال)، وعلى هذا يكون مدلول هذه الأسماء دالّا على لفظ الفعل لا الحدث والزمان، وهذا مذهب البصريين.

2-إنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء من حيث إنّها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، وإنّ الطلبي منها لا تلحقه نون التوكيد، وينسب هذا الرأي لجماعة من البصريين.

3-إنّها أفعال حقيقيّة لدلالتها على الحدث والزمان، وهذا ما قال به الكوفيّون.

4-إنّها أسماء بمعنى الأفعال تدلّ على الحدث والزمان.

5-إنّها أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها، وهذا ما قال به بعض البصريّين .

6-وقد انفرد هذا القول بجعل ما استعمل منها قبل ذلك في الظرفيّة أو المصدريّة فهو باق على اسميّته، نحو: (دونك الكتاب، ورويدا أخاك) وما عدا ذلك فهو فعل.

7-قيل هي قسم بذاته أطلق عليه خالفة الفعل[78].

وقد رجّح الصبّان في حاشيته ما ذهب إليه البصريّون، حيث جعلوها أسماء حقيقيّة تدلّ على لفظ الفعل لا الحدث والزمان، فهي تدلّ على ما يدلّ على الحدث والزمان، فقال:" الصحيح أنّ مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان"[79].

وكما اختلف في حقيقة مدلول هذه الأسماء، اختلف في موقعها الإعرابي، فمنهم من يرى أنّ ليس لها موقع إعراب، وقيل هي في موضع نصب بمضر، وقيل هي في موضع رفع بالابتداء[80].

وتستعمل أسماء الأفعال بدلا من الأفعال لقوتها ودلالتها عن المعنى المراد، حيث تجمع في دلالتها ثلاثة أمور وهي: (الاختصار، والإيجاز، والمبالغة) واجتماع هذه الأمور في لفظ واحد يدلّ على دقّة التعبير وبلاغته، فوجه الاختصار والإيجاز حاصل في لزومها صورة واحدة، وإن اختلف معمولها نوعا وعددا، فيكون المفرد والتثنية والجمع سواء، وكذلك المذكر والمؤنث، وهذا ممّا لا يكون في الأفعال، فهي لا تلزم صورة واحدة؛ كما يكمن الإيجاز والاختصار من جهة المعنى، فدلالة اسم الفعل جامعة لمعان عدّة لا يستطيع المتكلم التعبير بالفعل عنها لأنّه لا يحوى إلّا دلالة واحدة، على خلاف اسم الفعل، ومن ذلك قولنا: (دونك زيدا) فمعناه غير قاصر على دلالة الفعل (خذ) فحسب، بل يتعدى ذلك إلى دلالة (الأخذ) و(الإمكان)، ففي هذه الدلالة من القرب والتمكن وطلب الأخذ

ممّا يتعذر التعبير بفعل (خذ) عنها، فكان في اسم الفعل اختصار وإيجاز لتحقيق أبلغ في قوة الدلالة للمعنى المراد.

أمّا وجه المبالغة فاسم الفعل أبلغ في الدلالة على معنى الفعل الذي ناب منابه، فاسم الفعل(صه) مثلا، أبلغ في الدلالة على طلب السكوت من الفعل(اسكت)[81]، وهذا ممّا يلجأ إليه المتكلّم عند تأكيده لتحقيق وقوع الفعل من المخاطب، وهذا ممّا جرت العادة به، فالعرب إذا أرادوا المبالغة في معنى الفعل، أخرجوه عن معهود لفظه، فيكون في العدول اللفظي إظهار للمبالغة في معناه[82].

ومن صور المبالغة في لفظة (صهٍ) إذا لحقه التنوين، فقد يضفي عليه دلالات أخرى، فإنّ في تنوينه تكون الدلالة أعم وأشمل في السكوت وعدم التكلّم في أي حديث، وذلك بخلاف (صه) من دون تنوين، فهي تحمل دلالة السكوت عن الحديث المعلوم بين المتكلّم و المخاطب، فنلحظ أن اسم الفعل قد يجمع بين قوة الدلالة مع إيجاز العبارة وهذا ممّا يتعذز التعبير بالفعل عنه[83].

وقد وضعت العرب أسماء للأفعال في الخبر والأمر، وأغلب ما يكون منها في الأمر؛ من ذلك: بله بمعنى دع، ورويدا وتيد بمعنى أمهل، ونزال بمعنى انزل، وتراك بمعنى اترك، وحذار بمعنى احذر، ومه بمعنى اكفف، وصه بمعنى اسكت، وهلمّ بمعنى أقبل، وآمين بالقصر والمد بمعنى استجب، ومثل هذا فهو موقوف على السماع إلّا ما جاء على وزن (فِعال) فإنّه مقيس عليه في الأفعال الثلاثيّة، لكثرة ما جاء منه.[84].

وقد تضمّنت أيات القرآن العديد من أسماء الأفعال التي حلّت محل أفعالها، فمنها ما اتفق النحاة على اسميتها، ومنها ما اختلف فيه بين الاسميّة والفعليّة، ووجه الخلاف فيه حاصل في اتصاله بالضمائر.

ومن أمثلة أسماء الأفعال في القرآن الكريم، اسم الفعل (هلمّ) وهو اسم فعل عند أهل الحجاز؛ وفعل عند بني تميم، فالحجازيّون يلزموه صورة واحدة، وأمّا التميميّون فيمثلون له؛ وقد اختلف النحاة في تركيبه، فقيل مركب من (ها) التنبيه و(لمّ) وهو ما ينسب للبصريين، وقيل مركب من (هل) و(أُمّ) وهو ما قال به الكوفيون[85]،وذهب الزمخشري إلى أنّه صوت سميّ به فعل[86]؛ وقد ورد في القرآن في موضعين اثنين أحدهما في سورة الأنعام وهو قوله: **قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ** [87]، والثاني في سورة الأحزاب وهو قوله: **قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلۡبَأۡسَ إِلَّا قَلِيلًا** [88]، والمتأمل في هاتين الآيتين يجد تناسبا لاسم الفعل مع السياق أكثر ممّا لو جيء بالفعل نفسه، فآية الأنعام تشير إلى التحليل والتحريم ، فالله تحدّاهم أن يأتوا بمن يشهد أنّ الله حرّم ما زعموا أنّه محرّم، ولمّا كان السياق يقتضي إحضار من يشهد لهم بذلك صرف البيان والإفصاح عنه بفعل

الأمر(احضروا) وأتى باسم الفعل(هلمّ) ليكون بما فيه من البلاغ في الدعوة والتحدّي والتبكيت وتبيان زيفهم وعجزهم وبهتانهم أنسب بالسياق في إظهار ضعفهم، ودحض افترائهم، فاسم الفعل (هلمّ) ليس مجرد طلب إحضار شهدائهم ليشهدوا لهم ما حرّم الله بزعمهم، بل هو يجمع إليه الإبلاغ في الطلب، وإعلان التحدّي والمواجهة والتبكيت على إقدامهم على ما لا يقدم عليه عاقل من الافتراء على الله، ولا يستطيع فعل الأمرأن يوضّح لنا تلك المعاني كما أوضحها اسم الفعل (هلمّ)[89]، والأمر هنا للتعجيز إذ لا يجدون من يشهد لهم على افترائهم على الله بتحريم ما نسبوه إليه[90]، أمّا عن سياق (هلمّ) في موضعها الثاني فنجدها تعرب عن موقف المنافقين فجاء قوله تعالى في هذا الخطاب مصوّرا ما كان يصدر منهم وما يترصدهم من الوعيد، الأمر الذي جعلهم يستدعي بعضهم بعضا، فقول بعضهم لبعض في هذا الموقف(هلمّ إلينا) إبلاغ يحوي شدة في طلب الإقبال إليهم، فهم بحاجة إلى من يقف بجانبهم ضد من يدافع عن المدينة. ولّما كان الأمر عظيما، والمقام رهيبا، وكان اعتراض بعضهم أحبّ إلى نفوسهم من اتّباع النبيّ –صلى الله عليه وسلّم–، جاء الخطاب القرآني معبّرا باسم الفعل (هلمّ) ليعرب عمّا يبدو في نفوسهم من حب الفتنة والرغبة في الخذلان[91]، ومن أمثلة اسم الفعل الواردة في القرآن –أيضا– (مكانكم)، فقد ورد مرّة واحدة في قوله تعالى: **وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡۖ** [92]وقد جاء النظم القرآني باسم فعل الأمر (مكانكم) بدلا من الفعل النائب عنه (إلزموا مكانكم) خطابا موجّه من الله للكافرين يوم يحشرهم وذلك زيادة لهم في التعذيب والتنكيل، فالحشر يعمّ الناس جميعا المؤمنين منهم والمشركين على السواء؛ فتكون النجاة والسلامة في نعمة المؤمنين، وتقوية في النكاية على المشركين، ثمّ يقول لهم (مكانكم أنتم وشركاؤكم)، ولّما كان السياق للإبلاغ في طلب حبسهم وعدم مقدرتهم على مغادرة مكانهم، كان الأبلغ أنّ يعبّر باسم الفعل (مكانكم) بدلا من فعله (إلزموا) في إظهار المعنى المراد بقوة، وهو طلب اللزوم.[93]

وقد جاء اسم الفعل (عليكم) في القرآن كثيرا، فتارة يتفق على اسميته، وتارة يكون محل نظر بين المفسرين، هل هو اسم أم لا، فمن المواضع المتفق عليها ما جاء في سورة المائدة، قال تعالى: **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ** [94] فقد جاء الخطاب القرآني للمؤمنين بلفظ اسم الفعل (عليكم) النائب عن فعله (إلزموا) تأكيدا لمعنى الوجوب على لزوم المرء حال نفسه وإصلاحها بعد قيامه بما فرض عليه، والوقوف على ما شرعه الله عليه لإصلاح نفسه، فكان طلب اللزوم بالغا فعدل عن صيغة (إلزموا) إلى اسم الفعل النائب منابه (عليكم) للتعبير عن المعنى المراد، وتأكيده وبيان دقّة اختيار هذه اللفظة لتناسب السياق وتظهر جماله.[95]

المطلب الثالث : المصدر النائب عن فعله

قد ينوب المصدر عن فعله ويعمل عمله؛ فينصب الاسم مفعولا بـه نحو:(ضـرباً زيـداً)، فالناصب لزيد هو المصدر (ضرباً)؛ وهذا اختيار أكثر النحاة، في حين اختار جماعة أخرى أنّ الناصب للاسم هو الفعل المحذوف(96).

ويجب حذف العامل في المصادر النائبة عن فعل الأمر فنقول: صبرا على ما أصابك. قـال سيبويه:" هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره وذلك قولك: سقيا ورعيا، ونحو قولك خيبةً، وفراً، وجدعاً، وعقراً، وبؤساً، وأفةً، وتفةً، وبعداً، وسحقاً. ومـن ذلـك: تعساً، وتباً، وجوعاً، وجوساً ... وإنّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليـه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً ، وخيّبك الله خيبةً، فكـلّ هـذا وأشباهه على هذا ينتصب، وإنّما اختزل الفعل ها هنا لأنّهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كأنّه بدل من سقاك الله ورعاك الله"(97).

وقد جاء المصدر النائب عن فعله في الذكر الحكيم كثيرا وبصور مختلفة، ليفصح بها عن دقّة المعنى المراد وجماله في سياق كان غاية في الإبداع، ليظهر الإعجاز الإلهي باهرا جليّا متحدّيا من أنكـر ذلك.

ومن تلك الآيات التي ورد فيها المصدر نائبا عن فعله قوله تعالى: **فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ** (98). فقد سيقت هذه الآية في سياق التشريع لأحكام المصالحة وحفظ الدماء بين أفراد المجتمع وترغيبهم في ذلك الأمر العظيم، فناسب ذلك المعنى التعبير بالمصدر بدلا من صـيغة (افعل)، فجاء بلفظ (إتباع ، وأداء) بدلا من الفعل (ليتبعه، وليؤدّي) وفي هذا العدول تأكيدا للمعنى المطلوب وتقوية له ولقبول والرضا فيما عفي له بأخذ العوض عن دم القتيل بدلا من القصاص لتغيير ما كان عليه أهل الجاهليّة(99).

ومن أمثلة المصدر النائب عن فعله في القرآن –أيضا– المصدر: (ضربا) في قوله تعالى: **فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ** (100) فقـد سيقت هذه الآية في مساق يوضّح إعراض أهل مكّة –الذين أخرجوا رسول الله مـن مكّـة–، عـن الدخول في الإسلام ؛ ولم يقف إعراضهم عن هذا فحسب ، بل صدّوا غيرهم عنه ؛ فجـاء القـرآن مخاطبا المؤمنين وحاثّهم على قتال المشركين، فعدل عن صيغة التعبير بفعل الأمـر (اقتلـوا) بالمصـدر الضرب، ولما كان القتل للإنسان أكثر ما يكون بضرب رقبته، أضاف كلمة الرقاب للمصدر، وهـذا من باب إضافة المصدر إلى المفعول(101)، ففي العدول عن الفعل بالمصدر إبلاغ في الإعراب عن المعنى المراد، قال الزمخشري:" وفي هذه العبارة من الغلظة والشدّة ما ليس في لفظ القتل بمـا فيـه بأشـنع

صورة"[102]، وضرب الرقاب: كناية للدلالة عن القتل سواء كان بالضرب أم بالطعن في القلوب بالرماح أو بالرمي بالسهام، وقد عدل عن لفظة (القتل) إلى التعبير عنه بضرب الرقاب، لأن في استعمال الكناية بلاغة ولأنّ في خصوص هذا اللفظ غلظة وشدة تناسبان مقام التحريض.[103]

المطلب الرابع: صيغة (لِيَفْعَل)

وهذا ما يكون الأمر فيه حاصلا بأداة مقترنة مع الفعل، ويكمن هذا في الفعل المضارع مع لام الجزم، نحوقوله تعال: **لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ**[104] ومذهب الكوفيين أنّ صيغة (لِيَفْعَل) هي الأصل في الأمر وعلّة ذلك عندهم أنّ الأمر فيها مستفاد من الحرف وشأن المعاني أن تستفاد من الحروف في حين خالفهم البصريّون وجعلوا الأصل فيه صيغة (افعل)[105].

وقد تضاربت أقوال النحاة في حقيقة لام الأمر في هذه الصيغة، فقيل: (لا) الطلبية زيدت عليها ألف فانفتحت، وقيل هي (لا) النافية وحينئذ يكون الجزم حاصل بلام الأمر المضمرة قبلها وعلّلوا حذفها لكراهة اجتماع لامين في لفظ واحد، [106] وقد ضعّف النحاة هذين القولين، وأجمعوا على أنّها لام الأمر الجازمة للفعل المضارع، وتكون هذه اللام مكسورة وهو الأغلب، وفتحها لغة سليم وقد فتحوها طلبا للخفّة، ويجوز فيها التسكين كما في قوله تعالى: **فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمۡ يَرۡشُدُونَ**[107] وهو الأصل ، إذ عدل عنه لعدم الابتداء بساكن ويكون ذلك إذا دخل عليه الواو والفاء أو ثمّ ؛ ولكن لا تبلغ في الكثرة مبلغها وهي مفتوحة،[108] وهذا ما جعل المبرد يعدّها لحناً.[109]

وحقّ هذه اللام أن تدخل على فعل غير المخاطب، فإمّا أن تكون للفاعل الغائب، نحو قولك: ليقم زيد، ومنه قوله تعالى: **وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ** [110]، أو لفعل المتكلّم نحو قوله تعالى: **وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ** [111] وهو قليل ، لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل، أو لفعل المفعول نحو قولك:(لتعن بحاجتي)، أمّا عن أمر الفعل للفاعل المخاطب فالأكثر أمره بصيغة (افْعَل)،[112] ولربما أُمر بصيغة (لتفعل)، وفي ذلك يقول الرّضي:" يجوز على قلّة إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام للغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصبا على بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا، كقوله عليه السلام" لتأخذوا مصافّكم، وقرئ في الشواذ :" فبذلك فلتفرحوا" [113]؛ وعلّل ابن جني مجيء الأمر بالتاء في هذه الآية تعليلا جميلا يناسب المقام، بيّن فيه اللطيفة البيانيّة لهذا التعبير؛ فلما كان السياق يتحدّث عن الفرح خوطبوا بالتاء لأنّها أذهب في قوة الخطاب، ولو كان الأمر على خلاف ذلك وهو (الحزن) لما قبلته النفس قبول الفرح، إلّا إن كان المراد من الأمر إصغارهم وإرغامهم، فتؤكّده بالتاء، تقوية لما مضى.[114]

وإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر[115].

وقد تحذف اللام ويبقى عملها، وهو موضع خلاف بين النحاة؛ فمنهم من يرى أنّه مطّرد، وجوّز أصحاب هذا الرأي الحذف مطلقا، وإن كان بعد قول أمر؛ وينسب هذا الرأي للكسائي، واستدلّ بقوله تعالى: **قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ** [116] والتقدير: (ليقيموا).[117] وقد خرّج النحاة الجزم في هذه الآية على ثلاثة أقوال، أشار إليها ابن هشام في المغني وهي:

أحدها: ما نسبه للخليل وسيبويه، وهو أنّ الجزم حاصل بفعل الطلب، لما تضمّنه من معنى (إن) الشرطية.

والثاني: وهو قول السيرافي والفارسي، ويريا أن الجزم بالطلب لنيابته مناب الجزم الذي هو الشرط المقدر، وجعلوا ذلك من باب الإنابة؛ كما ينوب المصدر عن فعله فينصب.

أمّا ثالثها: فهو قول الجمهور، فهم يرون أنّه جزم بشرط مقدّر بعد الطلب، وهذا ما اختاره ابن هشام وارتضاه[118].

وقد انفرد المبرد برأيه، وجعلوه محوّلا من صيغة الأمر(افعلوا فيفعلوا)؛ حيث قال :"إنّما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا"[119] والتقدير على هذا: قل لهم أقيموا يقيموا.

ومن النحاة من يرى أنّه جائز في الاختيار بعد قولٍ غير أمر، نحو: قلت لزيد يضرب خالداً، والتقدير (ليضرب) وهو ما اختاره ابن مالك[120].

وثالث الأراء هو: ما لا يجوز الحذف مطلقا في الشعر كان أو في النثر؛ وهذا ما نسب إلى المبرد[121]. وأمّا الرابع: فالحذف عندهم خاصّ بالشعر فحسب، وقد قيّدوه بالاضطرار، وهذا ما يراه الجمهور، وتختاره الباحثة.

وتكون لام الأمر شديدة الاتصال بالفعل الداخلة عليه، فهي أشدّ اتصالا من حروف الجر، على الرغم من أنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجر[122].

وقد وردت لام الأمر في القرآن الكريم في عديد من المواضع، بلغ عددها تسع وتسعين موضعا بتكرار بعض الأفعال، كان أغلبها في سياق دالّ على معنى الأمر المقتضي إيقاع ما لم يكن، وما جاء منه متضمّناً لغير حقيقة الأمر ودلالة الطلب فهو قليل، من ذلك قوله تعالى: **فَلۡيَضۡحَكُواْ قَلِيلٗا وَلۡيَبۡكُواْ كَثِيرا** [123] وقوله تعالى: **فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ**[124] ، وقد أشار الدكتور محمود توفيق إلى هذا في مطلع حديثه عن صيغة (ليفعل)(125).

وقد جاءت اللام في مواضع من الذكر الحكيم كانت فيها محل نظر بين المفسرين أهي (لام) طلب أم لا، فسأقتصر على ضرب أمثلة لام الطلب، لأنّها محلّ دراسة هذا البحث، ومن ذلك قوله تعالى: **قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ**[126]

فالمتمعّن في هذه الآية يجدها قد سيقت في مساق توالت فيه البشائر الواحدة تلوى الأخرى، فقد سبقت بقوله تعالى: **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ** فالموعظة إشارة إلى تطهير ظواهر الخلق ممّا لا ينبغي، والشفاء إشارة إلى تطهير الأرواح من العقائد الفاسدة والأخلاق الذميمة، والهدى إشارة إلى إظهار نور الحق في قلوب الصديقين، والرحمة إشارة إلى كونها بالغة في الكمال والإشراق، ثمّ بيّن الله بعد هذه البشائر بأنّ الفضل كل الفضل لمن هداه الله لدينه ووفقه لاتباع شرعه فليقع الفرح منه وليسعد بهدايته إلى تحصيل ذلك، فلما كان الخطاب متضمّنا سياق الفرح جاء بصيغة (ليفعل) بدلا من (افعل) لما فيها من قوة المعنى، فهى أدقّ في الدلالة من غيرها[127] و" أدلّ على الأمر بالفرح وأشدّ تصريحا به إيذانا بأنّ الفرح بفضل الله ورحمته ممّا ينبغي التوصية مسافهة به"[128].

وتظهر بلاغة المعنى جليّة واضحة في قوله تعالى: **لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ** [129] فقد جاءت هذه الآية تذليلا لأحكام الإنفاق على المعتدات والمرضعات، فجاء الأمر بصيغة (ليفعل) لما تتضمنه من إيحاء لدلالة الفعل وقوة الأمر به مع تطيّب القلب المعسر منهم وتسلية له، وقد أكّد هذا بتكرار الفعل (لينفق) ليعمّ ويشمل كلّ إنفاق يطالب به المسلم على قدر سعته[130].

المبحث الثاني: المعاني البلاغيّة وأسرارها لأسلوب الأمر عند ابن عاشور.

أوّلا:من هو ابن عاشور؟

هو محمّد الطاهر بن محمّد الشاذلي بن عبد القادر بن محمّد بن عاشور، ولد في سبتمبر عام (1879)، في ضاحية المرسي بالعاصمة التونسية، نشأ بين أفراد أسرته العلمية التي تنحدر من أصول أندلسية، وكان محبّا للعلم ، فتعلّم علوم اللغة والقرآن، وتمكّن من حفظه وهو في السادسة من عمره، وعرف ابن عاشور برغبته في التعلّم، فكان من أبرز مفسري القرآن في عصره، ومن أشهر علماء تونس، توفي الشيخ ابن عاشور في الثاني عشر من أغسطس سنة (1973) عن ينـاهز أربع وتسعين عاما، في مدينته التي ولد فيها.[131]

ثانيا : المعاني البلاغية وأسرارها في القرآن الكريم

لقد ورد الأمر في القرآن الكريم في العديد من الآيات، منها ما كان الأمر فيها بصيغته الأصليّة؛ ومنها ما جاء بلفظ الأمر، وقد عدّه المفسرون نصّا صريحا في الوجوب، نحو قوله تعالى: **إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا** [132]، قال ابن عاشور:" إنّ الله يأمركم صريحة في الأمر والوجوب"[133] ، وقد ورد الاستفهام متضمّناً معنى الأمر، ومن ذلك قوله تعالى: **فَهَلۡ**

أَنتُم مُّسۡلِمُونَ [134] أي : اسلموا، ؛ وكما ورد الأمر في القرآن بصيغ غير أصليّة فقد ورد متضمّنا لمعان بلاغيّة أخرى غير معنى الوجوب الحقيقي لصيغ الأمر الذي يقتضي القيام بالفعل، وهذه المعاني قد تنبّأ إليها المفسرون وعلماء اللغة من خلال السياق وقرائن الأحوال، وأشاروا إليها في مؤلّفاتهم، فهذا سيبويه قد أبلغنا عن بعض المعاني ضمن حديثه عن الأمر قائلا:" واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر"[135]، كما نجده يشير إلى معانٍ أخرى للأمر كالتهديد، والإباحة، والتسوية؛ وهذا ما أشار إليه المبرد، وزاد عليه معنى التخيير، نحو: اضرب إمّا عبد الله وإمّا خالدا، فالأمر هنا لتخييّر المأمور[136]، و أشار إلى خروج الخبر إلى معنى الطلب –أيضا– نحو: غفر الله لزيد فلفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب[137]، كما تفطّن الفرّاء لتلك المعاني من خلال تفسيره للقرآن الكريم في كتابه معاني القرآن حيث أدرك إنّ بعض الأوامر القرآنيّة لم تأت صراحة في الأمر الذي يقضي الوجوب بل تنوّعت دلالاتها حسب ما يقتضيه السياق، ومن ذلك مثلا قوله تعالى: **وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي** [138] حيث قال:" فقوله اشدد به: دعاء"[139]، وغيرهم من النحاة الذين أشاروا وتنبّهوا إلى تلك المعاني كابن جنّي،[140] و ابن الشجري[141]، والاستربادي في شرح الكافية[142]؛ كما أفاض علينا المفسرون من نبعهم في إيضاح المعاني البلاغيّة لصيغ الأمر من خلال تفسيرهم لآي الذكر الحكيم، والإعراب عن الإيحاءات الدلاليّة واللمسات الفنيّة و البيانيّة لتلك الآيات، الأمر الذي جعل لهم القسط الأوفر في بيان الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، ومن أمثال هؤلاء العالم الجليل الزمخشري، فقد أشار إلى تلك المعاني في كشّافه، وأبو حيّان الأندلسي في محيطه، وابن جرير الطبري في تفسيره للآيات المشتملة على صيغ الأمر في كتابه جامع البيان، وغيرهم كثير؛ فقد ذكرت هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر، وهذا ما سنتعرض لدراسته في هذا الجانب من البحث بعرض بعض الآيات القرآنيّة وبيان ما تحمله من أسرار و معانٍ بلاغيّة.

المبحث الثاني: المعاني البلاغيّة لصيغ الأمر في القرآن الكريم.

المطلب الأوّل: أوّلا: الدعاء، ثانيا: التهديد والوعيد

1– الدعاء.

ويقصد به الطلب من الأعلى على سبيل التضرع[143]، وقد جاء هذا بشكل وافر في القرآن، فكلّ ما تضمّن مسألة طلب العبد من ربّه فهو دعاء، ويكون ذلك تذلّلا منه وإقرارا بذنبه، وقد جاء بلفظ الأمر في طلب الدعاء "إظهار كمال الخضوع للمولى عز وجل وبيان شدّة رغبة العبد"[144]، وفي هذا بيان لإبراز ضعفه أمام خالقه واحتياجه الدائم في السرّاء والضرّاء لقضاء حوائجه، مع تيقّنه التام بأنّ الله مجيب من دعاه مصداقا لقوله تعالى: **وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ** [145].

ومن تلك الآيات التي جاء فيها الأمر دالّا على الدعاء قوله تعالى: **رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٗ وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِ حَسَنَةٗ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ** [146] فقد اشتملت هذه الآية على فعلي الأمر (آتنا)، (قنا) وهما في حقيقة الأمر ليس أمرا؛ وإنّما دعاء، فأنّى يكون للعبد أن يأمر ربه إلّا إذا قصد منه تذلّله وخضوعه له عزّ وجل ويكون هذا على سبيل الدعاء، وفي هذه الآية خروج فعلي الأمر عن مقتضاه الظاهر الذي يقتضي الوجوب إلى معنى الدعاء، قال ابن عاشور:" ووقعتْ حسنة فِي سياق الدعاء فيفيد العموم، لأنّ الدعاء يقصد به العموم ...وإنّما زاد في الدّعاء وقنا عذاب النّار؛ لأنّ حصول الحسنة في الآخرة قد يكون بعد عذاب ما فأُرِيد التّصريح في الدّعاء بطلب الوقاية من النّار"[147]، ويظهر هذا المعنى على لسان سيدنا موسى –عليه السلام– حينما خاطب ربّه قائلا: **وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي** [148] لقد توالت جملة المسائل التي سأل موسى ربّه إيّاها، وترتيبها على حسب وقوعها في الأصل في ترتيب الكلام ما لم يكن مقتضي للعدل منه، فقد سأله فصاحة التعبير والمقدرة على أداء ما يسعى إليه من الدعوة إلى الله بأوضح العبارة وأيسرها، وما جعله يلجأ إلى دعاء ربّه هو علمه بشدة فرعون وطغيانه، ناهيك عن منعه لقومه عن مفارقة ضلالهم ومحاربة من يفعل ذلك؛ فسأل –عليه السلام– الإعانة من الله حتى يتمكّن من النصر عليه، فجاءت أفعال الأمر متتالية (اجعل، اشدد، أشركه) تسهيلا لأداء الدعوة بتوفر آلاتها ووجود العون عليها؛ وقد عبّر ابن عاشور عن هذا بأنه ضرب من الإلحاح في الدعاء[149] وقد كان موافقا للفراء في قوله، قال الفراء:" اشدد به: دعاء"[150] وهذا نصّ للزمخشري عندما تعرض في حديثه عن قوله تعالى.[151]

وقد جرت عادة الأنبياء أن يتضرعوا إلى ربّهم بالدعاء، فكثيرا ما ورد هذا في القرآن الكريم ومن ذلك ما ورد على لسان زكرياء قوله تعالى: **فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا**[152] جاءت هذه الآية في سياق مهّد فيه زكرياء لسؤال ربّه الولد، فكان سؤاله له ليس سؤال تمتع به وفخر ، بل كان على ما اعتادت عليه عادة العرب من كونه سندا لأبيه في حياته وبعد مماته[153]، فجاء زكريّاء –عليه السلام– سائلا ربّه ملحّا في طلبه لله تعالى، مستعملا في تعبيره الفعل(هب) ليظهر حاجته الملحّة في أنّ يرزقه الله ولدا، ومعربا عن اللفتة الجماليّة لهذه اللفظة فالفعل (هب) عادة ما يستعمل لإرادة التسبب، فبعدما بيّن ضعفه لله استرحاما لحاله واصل دعائه وطلبه أن يكون هذا الولد رضيّا مرضيّا، لا جبّارا عنيدا، فالتمهيد الواقع من زكريّاء قبل سؤاله لربّه يعرب عن شدّته وإلحاحه لهذه المسألة، فقد عهد من الله الاستجابة كلّما دعاه، وفي هذا يقول ابن عاشور:" الدعاء في قوله هب"[154]

2– التهديد والوعيد.

إنّ من المعاني المستفادة من فعل الأمر معنى التهديد والوعيد، أي: التخويف، وهو أعمّ وأشمل في الدلالة من الإنذارإذ يجمع بين معنيي الإبلاغ والتخويف، وقد عدّ جماعة من أهل اللغة الإنذار من التهديد، ومنهم من جعله قسما آخر، و قيل: التهديد: التخويف، والإنذار: الإبلاغ، فهما متقابلان،[155] ويأتي التهديد في سياق عدم الرضا بالمأمور به،[156] كما في قوله تعالى: ذَرۡهُمۡ يَأۡكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلۡهِهِمُ ٱلۡأَمَلُۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ [157] فقد أُمر النبي –صلى الله عليه وسلّم– بترك هؤلاء على ما هم عليه يأكلون ويتمتعون بدنياهم وتنفيذ شهواتهم، حيث شغلهم أملهم بطول أعمارهم واستقامة حالهم وما كان بعد الممات سيجدونه خيراً، فجاء الوعيد والتهديد يحمل بشائر الإنذار لهم، ومؤكدا أنّ العذاب والخزي جزاؤهم يوم القيامة؛ وهذا ما تفهّمناه من خلال السياق وقرائن الأحوال، فقد أُكّد هذا المعنى بقرينتين اثنتين، إحداهما: دخول (رُبّ) على الفعل لم يكن حاصلا، فمودّة الكفار تكون في الآخرة، قال الفراء:" إنّ القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقا فإنّه عيان فجرى الكلام فيما لم يكن منه مجراه في الكائن"[158]؛ وأمّا القرينة الثانية فقوله:" فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ" وهذا ممّا يستعمل في سياق التهديد كثيرا حتى صار كالحقيقة، وفيه إشارة إلى أنّ لإمهالهم أجلا معلوما، كما جاء في قوله تعالى: وَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ حِينَ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ [159]، وهذا ما أشار إليه ابن عاشور عند تفسيره لها قائلا:" أمرٌ للتوبيخ والتوعّد والإنذار بقرينة قوله : فسوف يعلمون"[160] وقال الشوكاني:" وفي هذا التهديد والزجر ما لا يقدّر قدره"[161].

وقد ورد الفعل (يتمتعون) في القرآن في ثلاث مواضع سيقت في سياق التهديد والوعيد للكافرين، لما هم فيه من غفلة وطول أمل، وهذا ما نصّ عليه المفسرون عند معرض حديثهم عن تلك الآيات، إلّا أنّ الزمخشري يشير في تفسيره هذه الآية إلى أنّ دلالة السياق تحمل معنى الخذلان والتخلية حيث قال:" مجاز عن الخذلان والتخلية"[162]؛ والذي تطمئنّ إليه النفس إنّ ما ذهب إليه العلماء من دلالة التهديد والوعيد هو أقرب للمعنى من هذا.

ومن الآيات التي اشتملت على معنى التهديد و الوعيد الشديد ما جاء في حق قوم ثمود عندما قال لهم نبيّهم صالح –عليه السلام– : هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ فَذَرُوهَا تَأۡكُلۡ فِيٓ أَرۡضِ ٱللَّهِۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٖ[163]، فما لبثوا إلّا أن اعتدوا عليها فعقروها، فجاء الخطاب من الله مهدّدا لهم بقولة: تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمۡ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٖۖ ذَٰلِكَ وَعۡدٌ غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ[164]، فليس المراد من الفعل (تمتعوا) أمرهم بالتمتع، بل يراد به التهديد والوعيد لا الأمر بالانتفاع بالمتاع[165]

المطلب الثاني:ويشمل: أوّلا: التوبيخ والإهانة والتهكم، ثانيا: الإباحة.

1– التوبيخ والإهانة والتهكم.

وقد جاء الأمر دالّا على هذا المعنى في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: **ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ** [166]قال الفرّاء:" إنّه توبيخ"[167]؛ في حين عدّه الزمخشري استهزاءً، وتهكّماً بمن كان يتعزز ويتكرّم ويتكبّر على قومه، ووافقه في ذلك أبوحيّان[168] فهذه الآية نزلت في أبي جهل حين التقى برسول الله –صلى الله عليه وسلّم– فقال أبو جهل لرسول الله :" ما تستطيع لي أنت ولا صاحبك من شيء، لقد علمت أنّي أمنع أهل بطحاء، وأنا العزيز الكريم"[169]، فأنّى تكون العزة له وهو كافر معاند لله تعالى، وقد أذلّه الله يوم بدر فقتل مذموما مدحورا؛ والذي نلحظه من تصريح العلماء بدلالة أسلوب الأمر على التوبيخ والتهكم والاستهزاء هذا هو الظاهر؛ إلّا أنّ السبكي جعله محل نظر في مستهلّ حديثه عن اختلاف دلالة صيغ الأمر عند تجردها من القرائن قائلا:" ومثّله المصنّف في الإيضاح والأصوليون بقوله تعالى:" ذق إنّك أنت العزيز الحكيم" وفيه نظر"[170]، والذي يبدو أنّ كلامه هو فيه نظر، حيث جوّز حقيقة الأمر في هذه الآية، والحق أنّ ما ذهب إليه العلماء أقرب للمعنى ممّا ذهب إليه السبكي والله أعلم.

ومن صور الإهانة والتوبيخ في القرآن الكريم ما لمسناه في قوله تعالى: **ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ٢٩ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ** [171]، فقد جاءت الآية في سياق يخاطب الله فيه المكذّبين وقد سخّر لهم ملائكة العذاب بانطلاقهم قسرا ، وقد كرّر الله الفعل (انطلقوا) لقصد التوبيخ والإهانة والدفع بالمكذّبين ويكون هذا في مقام التقريع، ثمّ عقّب الله في هذه الآية متهكّما بهم بقوله " لا ضليل ولا يغني من اللهب" لأنّ من شأن الظلّ أن يخفف عن المأوي إليه ألم الحر،وهذا ما أشار إليه ابن عاشور عند حديثه عن هذه الآية[172]؛ بينما يجعل أبو حيّان الأمر هنا للوجوب قائلا:" لّما أمروا امتثلوا فانطلقوا"[173]؛ في حين جعله الزمخشري على لفظ الماضي إخبارا بعد الأمر عن عملهم بموجبه[174]

وقد خالف ابن عاشور أبا حيّان الرأي في قوله تعالى: **وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ**[175]، فجعل الأمر هنا أمر تكوين، جيء به للمبالغة في الإسراع لحصول الميز [176]،وجعل أبو حيّان دلالة الأمر متضمّنة التوبيخ والتقريع[177]، و الأقرب للصواب ما قال به أبو حيّان لدلالة السياق عليه، فقد سيقت هذه الآية في سياق بيّن الله فيه حال المؤمنين ثمّ قابله بالضدّ لبيان حال المجرمين وهذا من توزيع الخطابين على المخاطبين في مقام واحد، وقد أمر الله المجرمين فيه بأن يمتازوا بابتعادهم عن الجنّة وبدخولهم النار جزاء بما كانوا به يكذّبون، فجاء الأمر بتوبيخهم وإهانتهم.

2– الإباحة.

قد يأتي الأمر دالّا على الإباحة، وذلك في سياق توّهم السامع فيه عدم جواز الجمع بين الأمر، والعلاقة بين الطلب والإباحة حاصلة في اشتراكهما مطلق الإذن بلفظ الأمر، فصيغة الأمر وضعت للمأذون فيه المطلوب طلبا جازما، فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد الطلب[178]؛ وقد فسّر بعض الأصوليين الإباحة بالتخيير، في حين فرّق السبكي بينهما فجعل الإباحة متعلّقة بإذنين، إذن في الفعل وإذن في تركه؛ وأمّا التخيير فجعله مقتصرا على أحدهما فقط دون الجمع بينهما[179]وتظهر دلالة الإباحة جليّة في قوله تعالى مخاطبا المؤمنين: **فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ** [180]

قال الفرّاء:"هذا وإباحة، من شاء باع ومن شاء لزم المسجد"[181]، وهذا ما صرّح به ابن عاشور عند تفسيره لهذه الآية[182].

ومن الآيات التي اشتملت على أفعال الأمر نلتمس فيها معنى الإباحة قوله تعالى: **فَإِذَا ٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ فَأۡذَن لِّمَن شِئۡتَ مِنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمُ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ**[183]

فقد جاءت هذه الآية في سياق يخاطب الله فيه نبيّه –عليه السلام– مخيّرا له في الإذن لمن استأذنه من المؤمنين لأنّه أعلم بالشأن الذي قضاؤه أرجح من حضور الأمر الجامع، فمشيئة النبيّ لا تكون عن هوى،[184]

فالفعل (فأذن) فعل أمر دلالته الإباحة بمعونة القرائن، فقد اشتمل السياق على على قوله:(لمن شئت)، فقد علّق الله الأمر بمشيئة النبي –عليه السلام– وإذنه لمن استوجب أن يأذن له؛ وقد أشار ابن عاشور لهذا المعنى جاعلا الرسول مخيّرا في الإذن[185]، وقد أدلى بدلو الزمخشري في ذلك[186]؛ فكلّ هذه الإشارات تدلّ على معنى الإباحة في الفعل (فأذن).

وجاء الأمر متضمّنا معنى الإباحة في أفعال الأكل والشرب، وقد ورد هذا مواضع عدة من القرآن الكريم، ومن ذلك ما ورد خطابا لعامّة الناس قوله تعالى: **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ**[187]، قال أبو حيّان:" كلوا أمر إباحة وتسويغ، لأنّه تعالى هو الموجد للأشياء، فهو المتصرّف فيها على ما يريد"[188]؛ وقد انفرد ابن عاشور برأيه في هذه الآيه نافيا دلالة الإباحة ؛ مثبة للفعل (كلوا) دلالة التوبيخ، قائلا:" كلوا ممّا في الأرض مستعمل في التوبيخ على ترك ذلك وليس للوجوب ولا للإباحة"[189]، وبيّن الألوسي معنى الأمر في هذه الآية على حسب ما يقتضيه الحال، فقال:" الأمر للوجوب فيما إذا كان الأكل لقوام البنية وللندب كما إذا كان لمؤانسة الضيف وللإباحة فيما عدا ذلك"[190]، والظاهر لي أن دلالته الإباحة.

وجعل ابن حيّان معنى الإباحة ملازما لرفع الجناح في القرآن الكريم، لأنّ رفعه في الفعل هو رفع في تركه، ويحصل بهذا التخيير بين الفعل والترك، فمدلول اللفظ يقتضي إباحة الفعل إذا كان مباحا، فيخيّر المرء بين الفعل والترك، ومن ذلك قوله تعالى: **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**[191]، ووافقه ابن عاشور في ذلك قائلا:" لا جناح عليك أن تفعل إباحة للفعل وقوله لا جناح عليك أن لا تفعل إباحة لترك الفعل"[192]

المبحث الثالث ويشمل : أوّلا: التعجيز، وثانيا: التسخير.

1- التعجيز.

ويكون هذا المعنى عند عجز المأمور بالقيام بالفعل وادّعائه أنّ في وسعه وطاقته أن يفعل مثل ما أمر به[193]، وحينئذ يكون المراد من الفعل ليس طلبا من المأمور، وذلك بإفادة القرائن القطع في عدم إرادة الفعل منه، فدلالة العجز تظهر عند عدم تمكّنه من فعل ما أمر به[194]؛ وقد فرّق علماء المعاني بين معنى التعجيز والطلب، فجعلوا التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات، لأنّ إيجاب الشيء الذي لا قدرة عليه يلزم التعجيز عنه[195].

ومن أمثلة التعجيز في القرآن قوله تعالى: **أْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ** [196] قال الشوكاني:" فأتوا ... أمر معناه التعجيز"[197]؛ وقد أضاف ابن عاشور دلالة التوبيخ مع التعجيز في هذه الآية حيث استبان ذلك من خلال القرائن الدالّة عليه قائلا:"ففي الآية إدماج توبيخهم على الشرك في أثناء التعجيز عن المعارضة"[198] وهذا الإدماج من أفانين البلاغة، ويكون ذلك عندما يكون مراد المتكلم البليغ عرضين، حيث تظهر قدرته على التعبير والجمع بينهما دون الخروج عن غرضه المسوق له الكلام ويكون ذلك من دون تكلّف .[199]

ومن الآيات التي جاءت دالّة على دلالة التعجيز والتحدّي قوله تعالى: **أَصْطَفَى آلْبَنَاتِ عَلَى آلْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَفَلَا تَذَكَّرُون أَمْ لَكُمْ سُلْطَنٌ مُّبِين فَأْتُواْ بِكِتَبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ**[200]جاءت هذه الآية في سياق يخاطب الله فيه المشركين الذين ادّعوا أنّ الله اختار البنات لنفسه، فاستهلّت هذه الآية بالاستفهام الإنكاري، فالله يستنكر ادّعاءهم ووصفهم له باتخاذ البنات دون البنين، في الوقت الذي يكون الاختيار للبنين أفضل، واستبعد هذا الوصف عن نفسه، ويبيّن حال جهلهم ويستهزئ بهم، ثمّ عقب الاستفهام الأوّل استفهام آخربأداة الاستفهام (كيف)[201]، وهذا ما يعرب عن شدة إنكار الله لوصفهم والتعجب منه؛ ثمّ خاطبهم الله متحدّيا له مبيّنا عجزهم وعدم استطاعتهم إجابة الفعل، فجاء بفعل الأمر (فأتوا) ليفصح به عن ذلك المعنى، قال ابن عاشور:" والأمر في قوله: فأتوا أمر تعجيز"[202].

وأضاف الزمخشري دلالة الاستهزاء والتهكم والتعجب لفعل الأمر(فأتوا) [203]، وهـذا إن دلّ على شيء فهو يدّل على عظم وصفهم وادّعائهم بهتانا وزورا بأن الملائكة بنات الله.

ومن آيات التحدّي –أيضا– قوله تعالى: **قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۖ ٱئۡتُونِي بِكِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ هَٰذَآ أَوۡ أَثَٰرَةٖ مِّنۡ عِلۡمٍ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ** [204]، تضمّنت هذه الآية دلالة التعجيز لهـؤلاء الكفّار بعد استنكاره لهم وتوبيخهم عن إعراضهم وعدم إيمانهم به، فالأمر في قوله (ائتوني) تبكيت لهم، وإظهار لعجزهم وقصورهم عن الإتيان بما أمرهم الله به[205]؛ وقد أضاف ابن عاشور دلالة التسخير مع التعجيز في هذه الآية قائلا:" والأمر في أروني ماذا خلقوا من الأرض مستعمل في التسخير والتعجيز"[206]

2– التسخير.

وقد تضمّن الأمر في القرآن معنى التسخير، والمراد منه" التبديل من حالة إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلّة"[207]؛ وعلى هذا تكون العلاقة بين الطلب والتسخير مطلق الإلزام ،إلّا إنّ في الطلب يكون إلزاما ووجوبا، وفي التسخير إلزام الذل والهوان[208]؛ وقد فرّق علماء البلاغة بين معنى التسخير والتكوين، حيث جعلوا التكوين حاصل لإحداث الشيء بعد العدم؛ وأمّا التسخير فهو الانتقال من صفة إلى صفة أخرى؛ وبناء على هذا يكون التكوين أعمّ وأشمل من التسخير.[209]؛ ولقد ردّ السبكي على من جعل هذا المعنى استهزاء، وجعله خاصاً بالسخريّة فقط[210].

وممّا ورد متضمّنا هذا المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى: **كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ** [211] فالفعل (كونوا) ليس طلبا، وإنّما خبر قصد به الإخبار عن هوانهم وذلّهم، حيث جمع لهم بين القردة والخسوء، وما يعزز هذا المعنى ويؤكّده وصفه لهم بالقردة، فجعل القردة خبر الكون، وخاسئين خبر آخر، وهذا غاية الذلّ و الخسء[212]، يقول ابن عاشور عند تفسيره لهذه الآية:" كونوا أمر تكوين"[213]، حيث جاء هذا الأمر التكويني من أجل عقوبتهم على ما تجرؤا عليه من الاستخفاف بالأمر الإلهي.

وقد أشار ابن عاشور إلى دلالة التسخير في موضعين كانا خاصّين بمسخ بني اسرائيل؛ فالموضع الأوّل أشرت إليه آنفا، وأمّا الثاني فقد ورد في سورة الأعراف، قال تعالى: **فَلَمَّا عَتَوۡاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنۡهُ قُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ**[214]، فدلالة فعل الأمر(كونوا) في هذه الآية التسخير ، وقد سيقت هذه الآية في سياق يوضّح حال بني إسرائيل عند وإعراضهم عن أمر الله فأعرب السياق عن تهويل أمر العذاب وتكثير أشكاله.[215]

المطلب الرابع ويشمل : أوّلا: التسوية، وثانيا: الخبر.

1- التسوية.

جاء الأمر في القرآن الكريم متضمّنا لمعنى التسوية بين الشيئين في آيات عدّة سيقت في سياق توهّم فيه المأمور أنّ أحد الأمرين أرجح من الآخر[216]، وقد جاء هذا المعنى المحتمل لوقوع الفعل من عدمه في قوله تعالى: **فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡۖ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ** [217]، ففي هذه الآية لم يكن المراد هو الأمر بالصبر؛ وإنّما كان قصد به التسوية بين الصبر وعدمه لمن يتوهّم بأنّ الصبر نافع؛ وهذا ما دلت عليه القرائن[218]، وفي هذا يقول ابن عاشور:" وفرّع على اصلوها أمر للتسوية بين صبرهم على حرها و بين عدم الصبر"[219].

وقد فرّق العلماء بين معنى التسوية ومعنى الإباحة، فجعلوا فعل الإباحة يخاطب به من هو متوهّم المنع من الفعل، فيخاطب بالإذن فيه مع عدم الحرج في تركه، كما في قوله تعالى: **وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ** [220]؛ وأمّا التسوية فيخاطب بالفعل من هو متوهّم أنّ أحد الطرفين المذكورين في محلّهما من الفعل، ويكون المقابل أرجح وأنفع من الآخر، فيدفع ذلك ويسوّي بينهما.[221]

ومن الآيات التي تضمّنت معنى التسوية قوله تعالى: **قُلۡ أَنفِقُواْ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمۡۖ إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ**[222] ذهب أكثر المفسرين إلى أنّ الأمر في الفعل (أنفقوا) خرج إلى معنى الخبر، قال الزمخشري:" هو أمر بمعنى الخبر"[223]، وذهب أبو حيّان إلى أنّ الأمر فيه معناه التهديد والتوبيخ[224]،حين خالفهم ابن عاشور فهو يرى أنّ الأمر هنا يفيد معنى التسوية قائلا:" أنفقوا للتسوية "[225]، ويمكن القول بأنّ الأمر في هذه الآية جاء للتسوية متضمّنا معنى التهديد والوعيد، فالله لن يتقبّل منهم نفقاتهم سواء أنفقوا طوعا أو كرها، لأنّه سيق في سياق خطاب المنافقين فقد وصفهم الله بأنّهم قوم فاسقين، فهذا تعليل لعدم قبول الله نفقاتهم.

2- الخبر.

ويكون هذا المعنى بنقل صيغة (افعل) إلى الخبر، وقد ورد هذا في القرآن المجيد كثيرا؛ وقد تنبّه الفرّاء إلى هذا، وأشار إليه عند حديثه عن قوله تعالى: **أَنفِقُواْ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا** [226] قائلا:" وهو أمر في اللفظ وليس أمر في المعنى لأنّه أخبرهم أنّه لن يتقبّل منهم، وهو في الكلام بمنزلة إنّ في الجزاء كأنّك قلت: إن أنفقت طوعا أو كرها فليس بمقبول منك"[227]، وهو ما نصّ عليه الزمخشري عند وقوفه على هذه الآية حيث قال:" هو أمر في معنى الخبر"[228]؛ ووافقهما السيوطي فيما قالا[229]؛ في حين يخالفهم ابن عاشور ويجعل الأمر في هذه الآية للتسوية، فقال:" الأمر في أنفقوا

للتسوية أي أنفقوا أو لا تنفقوا"[230]، وجعله في قوة الخبر الشرطي أي إن أنفقتم طوعا أو كرها فلن يتقبّل منكم.

ومن الآيات التي خرج فيها الأمر إلى معنى الخبر قوله تعالى: **قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا** [231] فقد ذهب جمع من النحاة والمفسرين إلى أن الأمر في قوله (فليمدد) جاء بمعنى الخبر، وعللوا مجئ ذلك لبيان الإمهال من الله للعصاة ، وإن عذابهم كائن لا محالة وذلك بقطع السبل عن إلقاء معاذيرهم[232]؛ في حين ذهب ابن عاشور إلى أنّ الأمر في قوله (فليمدد) يقتضي معنى الأمر أو الدعاء، قائلا:" فليمدد له الرحمن مدّا لام الأمر أو الدعاء، استعملت مجازا في لازم معنى الأمر، أي: التحقيق"[233]، وكان في ذلك موافق للزمخشري في رأيه، حيث جعل الأمر في هذه الآية بدلالة الدعاء.[234]

الخاتمة

وبعد دراسة الأمر حقيقة ومجازا في بعض النصوص من القرآن توصلت الباحثة إلى بعض النتائج هي:

1- تنوعت دلالة مادة (أمر) في المعاجم العربيّة، فمنها ما يشمل دلالة فعل الأمر، ومنها ما يشمل النوع من الكلام، فما كان المراد منه فعل الأمر جمع على أمور؛ وما أريد به النوع من الكلام جمع على أوامر.
2- تنبّه علماء اللغة والمعاني إلى خروج الأمر عن مقتضاه الظاهر منذ القدم.
3- تنوّع الأمر في القرآن الكريم بين الحقيقة والمجاز، فما كان حقيقة قصد به الوجوب؛ وما كان مجازا تباينت دلالته لمعان عدّة فهمت من السياق وقرائن الأحوال.
4- قيّد النحاة دلالة الأمر بالزمن؛ أمّا البلاغيّون فقد قيّدوه بالعلو والاستعلاء.
5- فرّق علماء المعاني بين دلالات الأمر تفريقا دقيقا، كتفريقهم بين التسوية والإباحة، وبين التسخير والتكوين.
6- جاءت دلالة اسم الفعل جامعة لأكثر من معنى، وهذا ممّا يفتقره الفعل.
7- إن التعبير باسم الفعل أدق وأقوى في الدلالة عن المعنى المراد من الفعل نفسه.
8- إنّ الأصل في صيغة (افْعَل) دلالتها على الطلب، إلّا عند قيام قرينة صارفة فيحتمل دلالة أخرى.
9- وافق ابن عاشور المفسرين في دلالة الأمر في بعض المعاني وخالفهم في بعضها الآخربالحجة والدليل.

الهوامش:

1) لسان العرب مادة أمر 125/1.

2) الصحاح للجوهري مادة أمر 580/2.
3) مقاييس اللغة مادة أمر 137/1.
4) لسان العرب لابن منظورمادة أمر 125/1.
5) الكتاب لسيبويه 137/1، وينظر المقتضب للمبرد 131/2.
6)المصدر السابق 138/1.
7) شرح الكافية لرضي الدين الإستربادي127/4.
8) النحو الوافي لعبّاس حسن48/1.
9) ينظر المصد السابق الجزء والصفحة ذاتها.
10) ينظر صورة الأمر والنهي في الذكر الحكيم للدكتور محمود توفيق ص5.
11) شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني 494/2.
12) الأساليب البلاغيّة للدكتور أحمد مطلوب ص110.
13)ينظر المحصول للرازي 30/2-33.
14)لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي 494/2.
15) الأعراف / 110 ، والشعراء /35.
16)حاشية الدسوقي على مختصر المعاني403/2.
17) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي 1/ 462.
18) الأعراف/ 115، الشعراء/35
19) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني403/2.
20) ينظر إجابة السائل في شرح بغية الآمل للصنعاني ص275، وحاشية الدسوقي على مختصر المعـــاني 2/ 402-403، وصورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص8،9
21)العدة في أصول الفقه لابن الفراء 157/1.
22) ينظر الفصول في الأصول للجصّاص 81/2.
23)ينظر صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 10، والبحر المحيط للزركشي 263/3.
24) مواهب الفتّاح 409/2 نقلا من كتاب صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 10 .
25) ينظر إجابة السائل للصنعاني ص275.
26) صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص11، وينظر البحر المحيط للزركشي 263/3.
27) ينظر إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني 277/1
28) آل عمران /103.
29) آل عمران من الآية: 154.

30)الأعراف من الآية 54.

31) ينظر المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص88.، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي 39/2.

32)المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص 90.

33)الكهف /71.

34) المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص 89.

35)القصص/20.

36)النحل /1.

37)الإسراء /16

38) المفردات في غريب القرآن ص89.

39)آل عمران/54.

40) الكشاف للزمخشري468/1.

41)آل عمران/154. ينظر الكشّاف للزمخشري 469/1.

42)الصافّات/102.

43)هود/97.

44) ينظر صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 16.

45) ينظر صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 32.

46) ينظر أسرار العربيّة للأنباري ص228، والإنصاف في مسائل الخلاف 428/2، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 269/3.

47) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري189/2

48) ينظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 262/3

49)إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول للشوكاني1 /442.

50) المحصول في علم الأصول للرازي44/2.

51) الكناب لسيبويه 99/1.

52) ينظر صورة الأمر والنهي ص 34-35.

53) ينظر الكتاب102/2

54) أسرار العربيّة للأنباري ص229.

55) ينظر صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص35.

56)البقرة/97

57) الزخرف/83.
58) ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور14/ 14،13.
59)الأحزاب/33.
60) التحريم/1.
61) لقمان/17.
62) البقرة/43.
63) طه/47.
64) مريم من الآية 26.
65) ينظر حاشية الصبّان 113/1.
66) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 427/2.
67)ينظر المصدر السابق 427/2- 435.
68)ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري435/2.
69) المائدة/6.
70) البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي 187/4.
71) التحرير والتنوير129/6.
72) المصدر السابق الجزء الصفحة ذاتها.
73)المعارج/42.
74) ينظر التحرير والتنوير10/22.
75)حاشية الصبّان287/3.
76)ينظر شرح المفصّل لابن يعيش25/4.
77) ينظر شرح التصريح للأزهري195/2.
78) ينظر الكامل في العربيّة نحوها وصرفها لأحمد زكي صفوت238/2، وحاشية الصبّان 288/3-289، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري195/2.
79) 288/3-289.
80) ينظر حاشية الصبّان 289/3.
81) ينظر الخصائص لابن جنّي 32/3 والمفصّل لابن يعيش25/4، وصورة الأمر والنهي للدكتور محمـــود توفيق ص37.
82) ينظر الخصائص لابن جنّي 32/3.
83) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش25/4-31.

84)ينظر المقرّب لابن عصفور132/1، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري196/2-197.
85)ينظر البحر المحيط لأبي حيّان 665/4.
86)ينظر الكشاف530/3.
87)الآية/150.
88) الآية/18.
89)ينظر صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 39-04.
90)ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور 153/8.
91) ينظر المصدر السابق 293/12-294، وصورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص41.
92) يونس/28.
93) ينظر التحرير و التنوير لابن عاشور 150/11، وصورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 45.
94) الآية/ 105.
95) ينظر الكشّاف للزمخشري 685/1، والتحرير والتنوير لابن عاشور77/7، وصورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص 46.
96) ينظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري 63/2_64، صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص54-55.
97)الكتاب 311/1-312.
98) البقرة/178
99) ينظر الكشّاف للزمخشري222/1، التحرير والتنوير لابن عاشور 140/2، صورة الأمر والنهي للدكتور محمود توفيق ص58.
100) محمّد/4.
101)ينظر البحرالمحيط لأبي حيّان الأندلسي 459/9- 460.
102) الكشّاف للزمخشري 316/4
103) ينظرالتحرير والتنوير لابن عاشور 78/26 – 79.
104)الطلاق /7.
105) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 540/2
106) ينظر حاشية الصبّان 5/4 ، همع الهوامع للسيوطي 4/ 310.
107) البقرة/ 186.
108) ينظر الهمع للسيوطي307/4-308، شرح التصريح على التوضيح للأزهري 247/2.
109) ينظر المقتضب 134/2.

110) البقرة/282.

111) العنكبوت/ 12.

112) ينظر الهمع للسيوطي308/4، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري224/1

113) يونس/58، وهي قراءة عباس بن الفضل وعمرو بن فائد؛ ينظر المحتسب لابن جني 313/1. شرح كافية ابن الحاجب86/4.

114)ينظر المحتسب لابن جني314/1.

115) ينظر شرح كافية ابن الحاجب 86/4، والهمع للسيوطي308/4.

116)إبراهيم/31.

117) ينظرالهمع للسيوطي308/4-309، الكامل في العربيّة للدكتور أحمد زكي صفوت 350/2.

118) ينظر226/1.

119) المقتضب84/2.

120) ينظرالمغني لابن هشام226/1، الهمع للسيوطي 309/4، والكامل في العربيّة للدكتور أحمد زكي 350/2.

121) ينظر المقتضب84/2.

122) ينظر الهمع للسيوطي 309/4-310.

123) التوبة/82.

124) الكهف/29.

125)ينظر صورة الأمر والنهي ص22.

126) يونس/58

127) ينظر الكشّاف للزمخشري 353/2، البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي 74/6، التحرير والتنوير لابن عاشور204/11.

128)حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى وعناية القاضي وكفاية الراضي 40/5.

129) الطلاق/7.

130) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي 207/8، والتحرير والتنوير لابن عاشور330/28.

131) ينظر الأعلام لخير الدين الزركلي172/6،والتحرير والتنوير1

132)النساء/58.

133)التحرير والتنوير 91/5.

134)هود/14، ينظر الكشّاف للزمخشري38/4، وأمالي ابن الشجري402/1-403.

135)الكتاب142/2.

136)ينظر المقتضب11/1.
137)ينظر المقتضب132/2.
138)طه/30-31.
139)معاني القرآن للفراء178/2
140) ينظر الخصائص 301/2
141) ينظر الأمالي403/1-404.
142) 267/2.
143) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي 466/1
144) بلاغة النظم العربي لعبد العزيز عبد المعطي82/2.
145)غافر/60.
146) البقرة/201.
147) التحرير والتنوير248/2.
148)طه /29-32.
149) ينظر التحرير والتنوير16-213.
150) معاني القرآن178/2.
151) ينظر الكشّاف للزمخشري61/3.
152) مريم/5.
153) ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور 64/16،63.
154) التحرير والتنوير68/16.
155) ينظر عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي467/1.
156) ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني408/2.
157)الحجر/3.
158)معاني القرآن 82/2، وينظر فتح القديرللشوكاني146/3.
159) الفرقان/42.
160) التحريروالتنوير14/14
161) فتح القدير146/3.
162) الكشّاف464/3.
163)هود/73.
164) هود/64

165) ينظر التحرير والتنوير294/4.
166)الدخان/49.
167) معاني القرآن44/3.
168) ينظر الكشّاف682/4، والبحر المحيط408/9.
169)فتح القدير للشوكاني664/4.
170)عروس الأفراح على شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي465/1.
171) المرسلات/29-30.
172) التحرير والتنوير435/29.
173) البحر المحيط10/ 377.
174) الكشّاف 680/4.
175) يس/59.
176) التحرير والتنوير45/23.
177) البحر المحيط 9/ 77.
178) ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني407/2.
179)ينظرعروس الأفراح على شرح تلخيص المفتاح464/1.
180) الجمعة/10.
181) معاني القرآن157/3.
182) ينظر التحرير والتنوير 227/28.
183) النور/62.
184) ينظر الكشّاف للزمخشري259/3، والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي74/8، والتحرير والتنوير لابن عاشور 307/18.
185) ينظر التحرير والتنوير307/18.
186) ينظر الكشّاف 259/3.
187) البقرة/168.
188) البحر المحيط 2/ 99.
189) التحرير والتنوير101/2
190 روح المعاني1/ 436.
191) البقرة/158.
192) التحرير والتنوير62/2

193) ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني409/2.
194) ينظر عروس الأفراح على شرح تلخيص المفتاح464/1.
195) ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني409/2.
196) البقرة/23.
197) فتح القدير 62/1.
198)التحرير والتنوير 339/1.
199) ينظر المصدر السابق الصفحة ذاتها.
200) الصافات/ 53-57.
201) ينظر الكشّافللزمخشري64/4، والبحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي126/9، والتحرير والتنوير لابن عاشور182/23
202) التحرير والتنوير182/23.
203) ينظر الكشّاف 64/4.
204) الأحقاف/4.
205) ينظر فتح القدير للشوكاني17/5
206) التحرير والتنوير9/26.
207) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني 413/2.
208) ينظر المصدر السابق الصفحة ذاتها، وعروس الأفراح للسبكي465/1.
209) ينظر شرح العضد على منتهى المختصر الأصولي لعضد الدين الإيجي502/2،وعروس الأفراح للسبكي467/1.
210) ينظر عروس الأفراح465/1.
211) البقرة/65.
212) ينظر الكشّاف للزمخشري 147/1، وفتح القدير للشوكاني113/1.
213) التحرير والتنوير544/1.
214) الآية/116.
215) ينظر التحرير والتنوير 154/9.
216)ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني415/2.
217) الطور/16.
218) ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني415/2.
219) التحرير والتنوير44/27.

220) المائدة/2.
221) ينظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني416/2.
222)التوبة/53
223) الكشّاف279/2.
224) ينظر البحر المحيط434/5.
225) التحرير والتنوير226/10.
226) التوبة/53.
227) معاني القرآن 441/1.
228) الكشّاف279/2.
229) ينظر تفسير الجلالين للسيوطي ص251.
230) التحرير والتنوير226/15.
231) مريم/75.
232) ينظر أمالي ابن الشجري 412/1،و روح المعاني للألوسي410/3.
233)التحرير والتنوير156/16.
234) ينظر الكشّاف 37/3.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2- إجابة السائل شرح بغية الآمل لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـــ)، ت: القاضـــي حسين بن أحمد السياغي – الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـــ – ١٩٨٨ م.
3- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الـــيمني (ت ١٢٥٠هـــ)،ت: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليـــل المـــيس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، ط: الأولى ١٤١٩هـــ – ١٩٩٩م.
4- الأساليب البلاغيّة للدكتور أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات بالكويت،ط1، 1980م.
5- أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـــ)،الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ،ط: الأولى ١٤٢٠هـــ– ١٩٩٩م.
6- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علـــي بـــن فـــارس، الزركلـــي الدمشـــقي (ت ١٣٩٦ هـــ)،الناشر: دار العلم للملايين ،ط: 15 – أيار / مايو ٢٠٠٢ م

7- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي(ت 542ه)، ت: الدكتور محمود محمّد الطناحي، النشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – مصر، ط: الأولى 1413ه – 1992م.

8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت577ه)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت– لبنان، 1418ه- 1997م.

9- البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

10- البحر المحيط في التفسيرلأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت ،ط: ١٤٢٠ هـ..

11- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، ت:محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

12- بلاغة النظم العربي لعبد العزيز عبد المعطي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط2، 1405ه – 1984.

13- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)،الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

14- تاج اللغة وصحاح العربيّة لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، 1402_ 1982م.

15- تفسير الجلالين مذيّلا بأسباب النزول للسيوطي لجلال الدين محمّد بن أحمد المحلّي، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلميّة – لبنان.

16- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) [ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني] لمحمد بن عرفة الدسوقي، ت : عبد الحميد هنداوي ،الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

17- حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي، المسمَّاة: عناية القاضى وكفاية الرَّاضى على تفسير البيضاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ ، دارالنشر: دار صادر –بيروت.

18- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح شواهد العيني، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة .

19- الخصائص لإمام العربيّة أبي الفتح عثمان ابن جنّي(ت 392ه)، ت: عبد الحكيم بن محمّد، المكتبة التوفيقيّة.

20- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)،ت: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ

21- شرح التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم العلّامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري، مكتبة دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة – مصر.

22- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمّد بن الحسن الإستراباذي (ت686ه)، ت: أحمد السيّد أحمد، كليّة دار العلوم، جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة- مصر.

23- شرح [مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (المتوفى ٦٤٦ هـ)] لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦ هـ)،وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١ هـ) وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)،وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري (ت ٨٨٦ هـ)، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي (ت ١٣٤٦ هـ)ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

24- شرح المفصّل ليعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643ه)، مكتبة المتنبي، القاهرة- مصر.

25- صورة الأمر والنهي في الذكر الحكيم للدكتور محمود توفيق الأستاذ المساعد في جامعة الأزهر، مطبعة الأمانة، مصر، ط1،1413ه- 1993.

26- العدة في أصول الفقه للقاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر: بدون ناشر، ط: الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

27- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)ت: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،بيروت – لبنان،.ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

28- فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)،الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت ، ط: الأولى - ١٤١٤ هـ.

29- الفصول في الأصول لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)،الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

30- الكامل في العربيّة نحوها وصرفها لأحمد زكي صفوت، وكيل كليّة دار العلوم جامعة القاهرة سابقا ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر، ط 4.

31- الكتاب لأبي بشرعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، ت:عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

32- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لمحمود بن عمر بن أحمد الزمخشري [ت ٥٣٨ هـ]،ضبطه وصححه ورتّبه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة – دار الكتاب العربي ببيروت ،ط: الثالثة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

33- لسان العرب لابن منظور، ت: عبد الله علي الكبير، ومحمّد أحمد حسب الله، و هاشم محمّد الشاذلي، ط3، دار المعارف .

34- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّي، ت: علي النجدي ناصف و الدكتور عبد الحليم النجّارو الدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء كتب السنّة، القاهرة – مصر1420ه – 1999م.

35- المحصول لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني ،الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م.

36- معاني القرآن لأبي زكريّاء يحيى بن زياد الفرّاء (ت207)، ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، بدون ناشر.

37- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمّد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761ه)، ت: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت- لبنان.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصري ومعه حاشية الأمير ،طبعة عيسى الحلبي بالقاهرة.

38- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت 502ه)، ت: محمّد سيّد الكيلاني، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة 1381ه- 1961م.

39- مقاييس اللغة لأبي الحسن أحمد بن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلميّة، إسماعليا.

40- المقتضب لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرد (ت285ه)، ت: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

41- المقرّب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت 669ه)، ت: أحمد الستار الجواري، و عبد الله الجبوري، ط 1،1391ه – 1971م.

42- النحو الوافي لعباس حسن (ت 1398هـ)،الناشر: دار المعارف ،الطبعة الخامسة عشرة.

43- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي (ت911ه)، ت: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة للنشر والتوزيع، الكويت- 1399ه – 1979م.